



الحاكمة كاثي هوكول

لننشر فورًا: 2023/7/25

الحاكمة هوكول تعلن عن منح ما يقرب من 7 ملايين دولار لضحايا التمييز

إجمالي التعويضات في السنة المالية 2023 هو الأعلى تأمينًا من قبل ولاية نيويورك في السنوات الست الماضية

تقديم تعويضات عن الأضرار المادية والتعويضات المالية لأكثر من 1,000 شخص من سكان نيويورك في جميع أنحاء الولاية

أعلنت المحكمة كاثي هوكول اليوم أن قسم حقوق الإنسان في ولاية نيويورك منح ما يقرب من 7 ملايين دولار كتعويضات في السنة المالية 2023 لأكثر من 1,000 ضحية للتمييز في التوظيف والإسكان والسكن العام. يمثل هذا المبلغ أعلى إجمالي تعويضات في السنوات الست الماضية، بزيادة قدرها 7.4 في المائة عن السنة المالية 2022، وزيادة بنسبة 26.8 في المائة عن السنة المالية 2019 قبل تفشي الوباء. بالإضافة إلى ذلك، أصدر القسم غرامات بقيمة 269,000 دولار ضد أصحاب العمل ومقدمي الإسكان والأعمال التجارية بسبب الممارسات والسياسات التمييزية.

"إن تأمين هذا التمويل يعزز جهودنا لمساعدة الضحايا على السعي لتحقيق العدالة التي يستحقونها وجعل نيويورك ولاية أكثر أمانًا للجميع"، قالت المحكمة هوكول. "يجب أن يخضع أرباب العمل ومقدمو الإسكان وأصحاب الأعمال التجارية عديموا الرأفة للمساءلة عن ممارساتهم التمييزية، ويستحق ضحايا التمييز أن يشعروا بأنهم مسموعون ومرئيون."

قالت ماريا إمبيريال مفوضة قسم حقوق الإنسان: "بموجب قانون حقوق الإنسان في ولايتنا، يتمتع كل فرد من سكان نيويورك بفرصة متساوية للتمتع بحياة كاملة ومنتجة. عندما يحدث التمييز - سواء في السكن أو التعليم أو العمل - يسلب هذا الحق والفرص. بصفتنا وكالة إنفاذ لقانون حقوق الإنسان في ولايتنا، سنواصل تمكين الجمهور من خلال التوعية التعليمية واستخدام كل أداة تحت تصرفنا لضمان معاملة كل مواطن من سكان نيويورك بشكل قانوني وعادل."

القسم هو الوكالة المكلفة بإنفاذ قانون حقوق الإنسان في الولاية والتحقيق في شكاوى التمييز التي يقدمها سكان نيويورك. بالإضافة إلى التحقيقات، يتمتع القسم بسلطة فرض غرامات والحصول على تعويضات مالية لأولئك الذين انتهكت حقوقهم بموجب قانون حقوق الإنسان في الولاية. يجوز للقسم أيضًا أن يتفاوض بشأن سبل انتصاف إضافية، بما في ذلك تغيير السياسات، والتدريب، وإدخال تعديلات على إمكانية الوصول. ونتيجة لعمل القسم في السنة المالية الماضية، تلقى ما مجموعه 1,012 ضحية مبلغ 6.7 مليون دولار كتعويضات عن الأضرار المادية والتعويضات المالية.

وتشمل أمثلة الحالات ما يلي:

- حصلت مندوبة مبيعات في شركة نقل بالشاحنات والخدمات اللوجستية في لونغ آيلاند على 24,435 دولار بعد أن تبين أنها تعرضت للتمييز على أساس السن. ضغط عليها صاحب العمل للتقاعد مبكرًا، وأدلى بتعليقات مهينة حول قدرتها على التعلم بسبب عمرها، وفي النهاية استبدلها بموظف أصغر سنًا أثناء إعادة الهيكلة. كما فرض القسم غرامة مدنية قدرها 10,000 دولار على الشركة.
- زعمت امرأة من روتشستر عملت كمنسقة حدائق في محطة لتوليد الكهرباء أنها تعرضت للتمييز وإنهاء الخدمة بسبب جنسها وإعاقتها. وادعت صاحبة الشكوى أن شركتها سعت إلى الاستعاضة عن عاملات لتنسيق الحدائق بعمال

- ذكور، وأنها أجبرتها على ترك العمل لرفضها استيعاب قيود الرفع التي نشأت عن حالة صحية في الظهر بشكل معقول. تمت تسوية الشكوى بمبلغ إجمالي قدره 120,000 دولار.
- زعم رجل من لونغ آيلاند كان يعمل مديراً في شركة للشحن واللوجستيات أنه تعرض للتمييز والمضايقة لأنه أمريكي من أصل أفريقي، وجندي احتياطي في الجيش، ويعاني من اضطراب ما بعد الصدمة. وادعى صاحب الشكوى أنه أبلغ عن سوء سلوك من جانب مرؤوسيه، ثم أنهيت خدمته نتيجة لتقريره بينما لم يتم إقالة مديرين آخرين من ذوي البشرة البيضاء. تم حل الشكوى في تسوية بقيمة 46,000 دولار.
 - زعم رجل من كوينز يعيش في مبنى سكني أن مالك العقار حرمه من فرصة الاحتفاظ بكلب دعم عاطفي وحاول طرده، على الرغم من تقديم وثائق من أخصائي طبي حول حاجته إلى هذا السكن. تمت تسوية الشكوى بمبلغ قدره 19,000 دولار.

فيما يلي تفصيل لجميع قضايا قسم حقوق الإنسان (Division of Human Rights, DHR) التي تم حلها في السنة المالية 23 حسب المنطقة و التعويض:

التعويض	عدد الشكاوى	المنطقة
\$324,734.75	44	Capital Region
\$612,046.69	79	Central NY
\$1,322,496.36	148	Finger Lakes
\$562,531.76	87	Hudson Valley
\$690,595	139	Long Island
\$157,900	23	Mohawk Valley
\$1,805,061.44	299	New York City
\$83,303.82	20	North Country
\$152,131.58	31	Southern Tier
\$997,208.67	142	Western NY

يحظر قانون حقوق الإنسان لولاية نيويورك التمييز في الإسكان والتوظيف والتعليم والائتمان وأماكن الإقامة العامة، من بين مجالات أخرى من الولاية القضائية، على أساس العمر أو العرق أو العقيدة أو اللون أو الجنس أو التوجه الجنسي أو الهوية الجنسية أو التعبير أو الأصل القومي أو الوضع العسكري أو الإعاقة أو الحالة المرتبطة بالحمل أو حالة ضحية العنف المنزلي أو الحالة العائلية أو أي فئة محمية أخرى.

تفخر نيويورك بكونها أول ولاية في البلاد تسن قانون حقوق الإنسان، الذي يوفر لكل مواطن فرصة متساوية للتمتع بحياة كاملة ومثمرة. قسم حقوق الإنسان في ولاية نيويورك هو الوكالة المسؤولة عن إنفاذ هذا القانون. يمكن لسكان نيويورك الذين عانوا من التمييز تقديم شكاوى إلى قسم حقوق الإنسان (Division of Human Rights, DHR) عبر الإنترنت أو عن طريق البريد أو شخصياً. لمزيد من المعلومات حول القانون وعمل الوكالة، يرجى زيارة موقع قسم حقوق الإنسان الإلكتروني على www.dhr.ny.gov أو الاتصال بالرقم [1-888-392-3644](tel:1-888-392-3644).

###

تتوفر أخبار إضافية على www.governor.ny.gov
ولاية نيويورك | الغرفة التنفيذية | press.office@exec.ny.gov | 518.474.8418

[إلغاء الاشتراك](#)